جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

دور برنامج الامم المتحدة للتنمية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

ا . ايف دي سان

الرياض

1418 هـ - 1998 م

دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية
في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

إعـــداد

أ. إيف دي سان

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالمملكة العربية السعودية

نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية - نيويورك

دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية
في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

أنه لمن دواعي اعتزازي أن أكون معكم هذا اليوم، ويسرني أن أنقل لكم تحيات السيد/ جيمس جوستاف سبث - مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمنياته بنجاح هذا المؤتمر وكذلك تحيات ودعم السيد فواز فوق العادة - مساعد مدير البرنامج والمدير الإقليمي للدول العربية ويسعدني بهذه المناسبة أن أكون بينكم في هذا اليوم ممثلاً في مؤتمر هام كهذا

كماتعلمون جميعاً فإن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تاريخاً طويلاً في مجال التعاون الفني يغطي كافة أنحاء العالم، لا سيما الدول النامية والأقل نمواً وذلك من خلال شبكة من المكاتب الميدانية قوامها ١٣٥ مكتباً. وقد تمكن البرنامج عبر السنين وما يزال من تعزيز وتكييف برنامجه للتعاون حسب المتغيرات والاحتياجات والأولويات المستجدة لدولة الأعضاء وذلك من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ودعم رفاهية البشرية وازدهارها

لقد شهد العالم خلال العقدين المنصرمين فترة من التغيرات المثيرة في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى الظروف التنموية، ومن منظور تاريخي فإن هذه الفترة تعتبر مثيرة ومتناقضة بكل تأكيد فلم نشهد من قبل نوايا هذا القدر الكبير من الحكومات في عمل إصلاحيات تنموية على المستويات الوطنية والاقليمية وفي وضع برامج إقليمية للتعاون كما لم نشهد من قبل وجود هذا العدد المتنوع من الأدوات العالمية المتاحة في مجالات الإتصالات وتقنية المعلومات، ولم نشهد من قبل مثل هذا القدر من التجارب الدولية والاقليمية والوطنية نحو القضايا

والاهتمامات البيئية ولم نصل من قبل إلى ما وصلنا إليه الآن من تقدم وأن كان بطيئاً إلا أنه ثابتاً في نواحي التنمية البشرية في كافة دول العالم، كما لم نصل من قبل إلى وصلنا إليه اليوم من المستويات الحالية للتحضر جاعلين من القرن القادم أل قرن حضري في التاريخ البشري

إن القرن القادم سيبدأ والعالم مختلف بشكل جوهري عن العالم في بداية القرن العشرين فزوال الاتحاد السوفيتي وظهور صيغة جيولوبوليتكية دولية جديدة، والتوجهات الحالية نحو العولمة، وانعقاد سلسلة من المؤتمرات الدولية برعاية الأمم المتحدة واضعة إطاراً لاتفاقيات دولية جديدة، وتشكيل التكتلات الاقتصادية الجديدة، وبرور الاهتمامات الإدراية المتعلقة بالنظم المختلفة في جداول الأعمال السياسية لمعظم الدول كل هذه بعض العناصر الجديدة التي تسهم في صياغة تاريخ الحضارة

منذ بداية التسعينيات استجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء وذلك بوضع «الناس» في محور أهدافه التنموية التي تتمحور حول «الناس»واضعة البشر وأجيالهم القادمة هدفاً وسبيلاً للتنمية إنها تنمية تعنى باحتياجاتهم الأساسية بما في ذلك الحاجة إلى الاعتماد على الذات وتوسعة الفرص أمامهم للعيش حياة طويلة وسليمة من الناحية الصحية، وأن يكونوا متعلمين، وحمايتهم من الأخطاء الاجتماعية وتوفير الموارد اللازمة لهم للعيش الكريم. إنها تنمية تدعم دور «الجميع» في عملية لتنمية دون تفرقة. وتهدف التنمية البشرية المستدامة إلى إيجاد بيئة يمكن من خلالها لكل البشر العيش حياة آمنة وخلاقة إن التنمية البشرية المستدامة موجهة نحو الحماية ضد انتهاك كرامة الإنسان وتعزيز وتدعم فرص متساوية أمام الجميع

إن تنمية من هذا النوع لا يمكن أن تحدث في ظل فرغ أساسي، إذ أنها

تعتمد على أنمظة إدارية جيدة للدولة تعطي العديد من قطاعات المجتمع المدني الصلاحيات اللازمة كي تشارك وبشكل فعال في عملات التنمية التي تؤثر على حياتهم إن التحدي الذي يواجه كافة المجتمعا هو إيجاد أنظمة إدارية تعرز وتدعم التنمية البشرية المستدامة لا سيما بالنسبة لأكثر الناس فقراً وأكثر الفئات تهشماً.

إن الأنظمة الإدارية الجيدة تعني الشمولية ولثقة والاستيعاب والتسامح وبالتالي فإن توسيع نطاق الخيارات أمام الناس يعتبر من الدعائم الأساسية لأنظمة الإدارة الجيدة. إن التزام المنظمة بالتنمية مرتبط بالتزامها «لتعريز احترام مبدأ رفاهية الناس» فالنظام الإداري الجيد هو الذي يستطيع الابقاء على التنية البشرية كهدف من المراد تحقيقه وليس نموذجاً يطبق بحذافيره متخذاً عدة أشكال ويعتمد أولاً وقبل كل شيء على مميرات وظروف الثقافات والمجتمعات وأني لأساءل هنا كيف يمكننا تحقيق التنمية للناس في ظل غياب نظام جيد للإدارة

إذا ما أريد للتنمية الاجتماعية أن تدوم، فلابد من ضمان الكرامة والرفاهية والأمن لإنسان وبالتالي فإن العدل أساس يقوم عليه النظام الإداري والتنمية إن العدل شرط أساسي للاستقرار الاجتماعي وبناء الثقة الاجتماعية والأمن والسلام والتنمية المستدامة لفترة طويلة الأجل إن التنمية المستدامة تتطلب أن يتمكن الناس من الاعتماد على الأمن في ظل نوع من الاستقرار في العلاقات الاجتماعية والسياسية الاقتصادية وحماية الكرامة الإنسانية

وعلى هذا فإن البرنامج الإنمائي يركز اهتمامه وبشكل متزايد على تقديم الدعم في مجال تعزير التنمية والعدل وتعتبر ورقة البرنامج المقدمة في هذا الصدد «المؤسسات الإدارية» بمثابة مجال دعم رئيسي بما في ذلك

المؤسسات القضائية والمنظمات الاجتماعية والشرطة المدنية، إن ملما في هذا المجال تزايد بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية تجاوباً مع الطلبات المتزايدة من الدول الأعضاءلتقديم المساعدة

إن القضاء المستقل من شأنه تدعيم سيادة القانون واضفاء طابع الأمن والاستقرار على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وضمان حماية الحقوق المدنية إن قدراً كبيراً من الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي في مجالالقضاء يرتكز على تقديم الدعم الفني لوضع الإجراءات والقوانين القضائية وإنشاء مكاتب التحكيم وبناء قدرات المؤسسات الاجتماعية كما أن هناك إقراراً بأن جهود التنمية لا تكون مستدامة في ظل عدم سيادة القانون، ولهذا فإن الكثير من المشاريع في هذا المجال ترتكز على ريادة فعالية واستقلال النظام القانوني وتطوير الأدوات القانونية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية

ومن الأمثلة على عملنا في هذا المجا كما نقوم به في بيرو حيث أن عدم الفاعلية المؤسسية هناك يعتبر أبرز ما يميز الدستور القضائي وبالتالي فإن هذا الأمر هو من أهم معوقات التنمية البشرية المستدامة وقد تم تقديم مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين هيكلية وتنظيم النظم الإدارية وتدريب لقضاء وموظفي المحاكم والمحامين ومن الأمثلة الأخرى ما نقوم به في نيكارجوا، فبعد الحرب الأهلية قام البرنامج الإنمائي بدعم الجهود الرامية إلى تحسين سبل الوصول إلى النظام القضائي من خلال وضع نظم عدلية ثانوية وإزالة الحواجز القانونية لضمان المشاركة الكاملة من قبل الناس والأقليات ومؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني

وقد كانت أقوى التحديات التي واجهت البرنامج الإنمائي في مجال التعاون الفني هذا والذي يعتبر جديداً نسبياً في رواندا وذلك في أعقاب

الإبادة الجماعية التي تعرضت لها البلاد عام ١٩٩٤م فنتيجة لهذه الأحداث، إنهار النظام القضائي وتم اجتياح السجون وبالتالي كان الطلب على مساعدة البرنامج الإنمائي في تحسين قدرات النظام القضائي في البلاد وتناول التبعات القانونية للإبادة الجماعية التي حدثت فهناك وعليه تم تقديم الدعم اللازم لإنشاء وتوسعة الهياكل الأساسية للمحاكم وفي نفس الوقت أسهم البرنامج الإنمائي في تدريب نواة من الموظفين في هذا المجال والإعداد لمحاكمة الأشخاص المتهمين في الضلوع في الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م، وإعادة تأهيل المحاكم ومكاتب الادعاء العام وتقديم الحوافز المالية لتشجيع موظفي المحاكم على العمل في القضايا التي تتعلق بالإبادة الجماعية وريادة فعالية وتدريب الشرطة القضائية، ورفع مستوى القدرات الفنية لوزارة العدل

ومن المجالات ذات العلاقة بمناقشاتنا ما يقوم به البرنامج الإنمائي في مجال الوصول إلى الموارد واستخدامها فالضعف الذي تم إدراكه في هذا الصدد كان له أثر عكسي على مصداقية المؤسسات المعنية وبالتالي فإن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات في هذاالمجال يعتبر جزءاً لا يتجزأ من ضمان شرط الاعتماد على هذه المؤسسات فإدارة الموارد بصورة غير مناسبة سواء في القطاع العام أو الخاص، يتنج عنه سوء إدارة الموارد الطبيعية والبشرية مما يوثر تأثيراً كبيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل ويهتم البرنامج الإنمائي في مساعدة الحكومات والمؤسسات غير الحكومية على وضع وتبني استراتيجيات وآليات عمل من شأنها المساعدة في الرفع من مستوى الأنظمة في هذا المجال

وبالإضافة إلى تعزيز النظم الجيدة لإدارة الدولة يعمل البرنامج الإنمائي حالياً وبشكل متزايد في مجالات القضاء على الفقر وايجاد الفرص

الوظيفية وبتعزيز مفهوم التنمية البشرية المستدامة يعتبر هاذان المجالان من القضايا الرئيسية لمنع الجريمة لأنهما يقدمان الأمن المالي والاجتماعي للناس، كما أنه وضمن إطار محاور البرنامج الإنمائي فقد أصبح مجال حماية البيئة من المجالات التي توليها منظومة الأمم المتحدة جل اهتمامها ليس من منظور اقتصادي وايكولوجي فحسب بل ومن منظور الأمن الوطني والاقليمي أيضاً حيث أن الموارد الطبيعية أصبحت هدفاً لأعمال الحرب والأنشطة الإجرامية

وأخيراً أود أن أعرب عن رغبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العمل المشترك مع حكومات الدول الأعضاء في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في جهودها لتناول قضايا منه الجريمة والعدالة الجنائية إن المكاتب الميدانية للبرنامج الإنمائي في المنطقة العربية على استعداد - من خلال برامج التعاون الفني - للإسهام جنباً إلى جنب مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في التعاون مع الأكاديمية ودولها الأعضاء في تنفيذ نتائج وتوصيات هذا الاجتماع وأود أن أشير هنا إلى أنه في ضوء نتائج هذا المؤتمر سينظر البرنامج الإنمائي في إرسال بعثة إلى المنطقة لتحديد مجالات التعاون الفني ذات العلاقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية بين منظمتنا والأكاديمية والدول العربية حيث ستكون هذه البعثة من الأنشطة اللاحقة للمؤتمر بهدف مساعدة الدول العربية على تحقيق نتائج المؤتمر في المجالات ذات الاهتمام المشترك

إننا نتطلع إلى وضع توصيات هذا الحدث الرئيسي الهام موضع التنفيذ